2026 كانون 2 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 12
January 2026 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 12
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

اشكالية المنهج التاريخي عند المؤرخين المصريين المحدثين في كتابة تاريخ مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي دراسة نقدية

م .م. سهاد جاسم محمد
جامعة القادسية/كلية التربية/قسم التاريخ
Suhadjasim57@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة مناهج المؤرخين المصريين المحدثين في كتابة تاريخ مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي بوصفها مدخلًا لفهم تطور الوعي التاريخي الحديث وآليات إعادة قراءة الماضي الوسيط في ضوء أسئلة الحاضر. ينطلق البحث من إشكالية تتمثل في التباين المنهجي بين المؤرخين من حيث اختيار المصادر وأساليب توظيفها، وطبيعة السرد والتحليل وما يترتب على ذلك من اختلاف في تفسير الأحداث وتقويم الظواهر التاريخية. اعتمدت الدراسة مقاربة تحليلية نقدية فناقشت الإطار النظري للمنهج التاريخي وخصائصه ثم رصدت تطور الكتابة التاريخية في مصر الحديثة وارتباطها بالسياقات السياسية والفكرية مع إبراز أثر التوظيف الوطني والحزبي في تشكيل بعض الكتابات. كما حللت الدراسة مناهج المؤرخين في تناول العصر الأيوبي من خلال مصادرهم وطرائق السرد والتحليل ثم تناولت العصر المملوكي من حيث تنوع مصادره وكثافة إنتاجه التاريخي وبناء الرؤية التفسيرية عند الباحثين المحدثين. وخلص البحث إلى أن الكتابة التاريخية الحديثة اتسمت بتنوع واضح لكنها ظلت في حالات كثيرة أسيرة المنهج الحولي والإطناب البلاغي وضعف الربط السببي رغم ما تملكه من قيمة توثيقية وعلمية كبيرة. ويوصي البحث بتوسيع الاعتماد على الوثائق وتعميق النقد المصدرّي وتبني مناهج تحليلية متعددة الأبعاد تتجاوز السرد الإخباري.

الكلمات المفتاحية : المنهج التاريخي، الكتابة التاريخية ، المؤرخون المصريون المحدثون، العصر الأيوبي، العصر المملوكي.

The Problem of the Historical Method in Modern Egyptian Historiography of the Ayyubid and Mamluk Periods A Critical Study

A.L. Suhad jasim mohammed
AL.Qadisiyah University /college of Education /Department of History
Suhadjasim57@gmail.com

Abstract

This study examines the methodologies of modern Egyptian historians in writing the history of Egypt during the Ayyubid and Mamluk periods to understand the development of modern historical consciousness and the reinterpretation of the medieval past. It addresses the methodological variations among historians in source selection, source usage, and the balance between narration and analysis, which led to differing historical interpretations. Using a critical analytical approach, the study reviews the theoretical framework of the historical method and traces the development of modern historiography in Egypt in relation to political and intellectual contexts. It also analyzes historians' approaches to both the Ayyubid and Mamluk periods. The study concludes that despite their significant scholarly value, many writings remained influenced by annalistic narration, rhetorical elaboration, and weak causal analysis, and it recommends greater reliance on documents, stronger source criticism, and more advanced analytical approaches.

Keywords: Historical Method, Modern Historiography, Egyptian Historians, Ayyubid Period, Mamluk Period.

المقدمة

تُعدّ دراسة مناهج المؤرخين المصريين المحدثين في كتابة تاريخ مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي مدخلًا منهجيًا ضروريًا لفهم تطوّر الوعي التاريخي الحديث وآليات إعادة قراءة الماضي الوسيط في ضوء أسئلة الحاضر المعرفية والفكرية. فهذان العصران يمثلان مرحلة مفصلية في التاريخ المصري والإسلامي لما شهدا من تحولات سياسية وعسكرية وإدارية وثقافية عميقة أسهمت في تشكيل بنية الدولة والمجتمع وفي بلورة أنماط الحكم والعلاقات الاجتماعية والثقافية التي امتد تأثيرها إلى ما بعدهما. ومن ثمّ فإن الكتابة عنهما لم تكن مجرد سرد لأحداث ماضية بل كانت فعلًا معرفيًا مركبًا يتقاطع فيه التاريخي بالسياسي والمنهجي بالإيديولوجي. وقد ارتبط اهتمام المؤرخين المصريين المحدثين بالعصرين الأيوبي والمملوكي بسياق النهضة الفكرية الحديثة وما صاحبها من إعادة تقييم للتراث التاريخي العربي والإسلامي ومحاولة تحريره من هيمنة السرديات التقليدية أو الرؤى الاستشراقية. ففي ظل التحولات الكبرى التي عرفتها مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر ولا سيما تجربة الاحتلال الأجنبي وبروز النزعة الوطنية اتجه المؤرخون إلى إعادة كتابة التاريخ الوسيط بوصفه مجالًا لإثبات الاستمرارية الحضارية وإبراز دور مصر التاريخي في قيادة العالم الإسلامي.

وتكشف الكتابات التاريخية الحديثة عن تباين منهجي ملحوظ بين المؤرخين المصريين في تناولهم للعصرين الأيوبي والمملوكي. فبعضهم ظل قريبًا من المنهج السردي التقليدي مع تطوير نسبي في أسلوب العرض واللغة بينما اتجه آخرون إلى المنهج التحليلي محاولين تفسير الظواهر التاريخية في ضوء العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما ظهر اتجاه نقدي أكثر وعيًا بإشكاليات المصدر التاريخي سعى إلى تمحيص. وترى الباحثة أن هذا التعدد المنهجي لم يُفضِ دائمًا إلى تطور متكامل في الكتابة التاريخية، بقدر ما كشف عن تفاوت في الوعي المنهجي وحدود استيعاب المناهج الحديثة.

ولا يمكن فصل هذه المناهج عن طبيعة المصادر التي تعامل معها المؤرخون إذ اعتمدوا بدرجات متفاوتة على المصادر العربية الكلاسيكية مثل كتب الحوليات والتراجم والوثائق مع اختلاف واضح في أسلوب توظيفها وتقويمها. فبينما اكتفى بعضهم بالنقل وإعادة الصياغة حاول آخرون إخضاع هذه المصادر للنقد الداخلي والخارجي والكشف عن تحيزاتها وسياقات إنتاجها وربطها بالبنية الاجتماعية والسياسية لعصرها. ويمكن القول إن محدودية النقد المصدرّي في عدد من هذه الأعمال أسهمت في إعادة إنتاج الرواية التقليدية، وإنْ بصياغة حديثة.

أولًا: إشكالية البحث

تنبع إشكالية هذا البحث من التباين المنهجي الواضح في كتابات المؤرخين المصريين المحدثين حول تاريخ مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي وما يترتب على ذلك من اختلاف في تفسير الأحداث وتقويم الشخصيات والظواهر التاريخية. فعلى الرغم من اعتماد هؤلاء المؤرخين على قاعدة مصدرية واحدة إلى حدٍّ كبير فإن نتائجهم المعرفية جاءت متفاوتة بل ومتعارضة أحيانًا تبعًا لاختلاف زوايا النظر وأدوات التحليل والخلفيات الفكرية. كما تبرز الإشكالية في مدى نجاح هذه الكتابات في تجاوز النزعة السردية والوصفية والانتقال إلى تفسير تاريخي علمي يربط بين الحدث وسياقه السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويضاف إلى ذلك إشكال التعامل مع المصادر الوسيطة وما يعتريها من تحيزات ومدى وعي المؤرخين المحدثين بحدودها وإمكاناتها وهو ما يثير تساؤلًا حول القيمة العلمية والمنهجية لهذه الكتابات. وترى الباحثة أن ضعف هذا الانتقال يشكّل أحد أبرز أوجه القصور المنهجية في الكتابة التاريخية الحديثة عن هذين العصرين.

ثانيًا: أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في كونه يسهم في تعميق فهم تطور الكتابة التاريخية في مصر الحديثة ولا سيما في ما يتعلق بتاريخ العصور الوسطى الإسلامية. كما يساعد على إبراز الدور الذي لعبه المنهج التاريخي في تشكيل

الرؤية المعاصرة للعصرين الأيوبي والمملوكي والكشف عن العلاقة بين السياق الفكري والسياسي للمؤرخ والمنظور الذي اعتمده في تفسير الماضي. وتنبع أهمية البحث كذلك من كونه يقدم تقويمًا نقديًا لتجربة المؤرخين المصريين المحدثين بما يتيح الإفادة منها في تطوير مناهج البحث التاريخي وتصحيح بعض أوجه القصور وفتح آفاق جديدة لدراسات أكثر توازنًا وعمقًا في تاريخ مصر الوسيط. ويمكن القول إن هذه المقاربة النقدية تمثل ضرورة معرفية لتأسيس كتابة تاريخية أكثر توازنًا وعمقًا.

ثالثًا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل المناهج التي اعتمدها المؤرخون المصريون المحدثون في كتابة تاريخ مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي والكشف عن الأسس الفكرية والعلمية التي قامت عليها هذه المناهج. كما يسعى إلى بيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينهم في اختيار المصادر وتوظيفها وفي أساليب السرد والتحليل والتفسير التاريخي. ويهدف البحث كذلك إلى تقويم هذه المناهج نقديًا من خلال إبراز نقاط القوة التي أسهمت في تطوير المعرفة التاريخية وتحديد مواطن الضعف التي حدّت من قدرتها على تقديم تفسير شامل ومتوازن للتاريخ.

رابعًا: أسئلة البحث

ينطلق البحث من مجموعة من الأسئلة الرئيسة من أبرزها: ما طبيعة المناهج التي اعتمدها المؤرخون المصريون المحدثون في كتابة تاريخ مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي؟

المبحث الأول

الإطار النظري والمنهجي

المطلب الأول: مفهوم المنهج التاريخي وخصائصه

يُعدّ المنهج التاريخي من أبرز المناهج العلمية التي اعتمدها المسلمون في تدوين السيرة النبوية إذ يقوم على دراسة الأحداث الماضية في سياقها الزمني وربطها بالظروف الاجتماعية والسياسية والفكرية التي أحاطت بها مع تفسيرها في ضوء العلاقات السببية التي تحكم تطور الوقائع التاريخية. وقد أسهم علماء السيرة الأوائل في ترسيخ أسس هذا المنهج من خلال الجمع بين الرواية والتحقيق والالتزام بالترتيب الزمني للأحداث إلى جانب العناية بنقد الأخبار وتمحيصها[1]. وترى الباحثة أن هذه الجهود رغم طابعها الديني أسست لنواة وعي منهجي مبكر تجاوز مجرد الحفظ والرواية.

يتناول تحليل آخر مفهوم المنهج التاريخي في البحث العلمي، مؤكدًا أنه عملية منهجية تُجمع فيها الوقائع وتُصاغ بصورة تحليلية مع نقد دقيق للمصادر، وليس مجرد ترتيب أحداث الماضي. ويبرز هذا الطرح أهمية النقد الداخلي للبيانات وتدقيقها قبل ربطها بتفسيرات أكثر عمقًا، بما يحقق فهمًا علميًا شاملاً للظاهرة التاريخية. وترى الباحثة أن هذا التوجه النقدي الحديث ينبغي أن يكون مرجعًا للمؤرخين المحدثين عند تناولهم العصرين الأيوبي والمملوكي، بدل الاعتماد الحصري على السرد الحولي الذي لا يستجيب لمتطلبات التحليل السببي[2].

ولا يقتصر المنهج التاريخي في التراث الإسلامي على مجرد السرد الزمني للأحداث بل يقوم على قواعد علمية دقيقة في مقدمتها التوثيق بالسند والتمييز بين الروايات الصحيحة والضعيفة ومراعاة التسلسل الزمني للوقائع مع إدراك العوامل المؤثرة في الحدث التاريخي كما يتميز بتحليل الوقائع وربطها بسياقاتها العامة وعدم الاكتفاء بنقل الأخبار بل السعي إلى تفسيرها واستخلاص دلالاتها التاريخية والاجتماعية[3]. ويمكن القول إن هذا البعد التفسيري هو ما يمنح المنهج التاريخي طابعه العلمي ويميّزه عن السرد الإخباري الذي يكتفي بعرض الوقائع دون تحليل.

---

[1] ابن شريفة، محمد. المنهج في دراسة السيرة النبوية. مجلة كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط، العدد (6)، 1984م، ص 34.

[2] مصادر المنهج التاريخي (2023). مدونة أكاديمية الوفاق للبحث العلمي (تحليل وتطبيق للمفهوم النقدي للمنهج التاريخي). أكاديمية الوفاق للبحث العلمي و التطوير

[3] الدوري، عبد العزيز.المنهج التاريخي عند المسلمين. بيروت: دار الوراق، 2010م، ص 65–67.

وترى الباحثة أن هذا البعد التحليلي يمثل الفارق الجوهري بين المنهج التاريخي بوصفه منهجًا علميًا وبين السرد التاريخي الذي يقتصر على تسجيل الأحداث دون تفسير أو تقويم. فالمنهج التاريخي في صورته العلمية لا يكتفي بعرض الوقائع بل يعمل على تفكيك الحدث التاريخي وربطه بأسبابه ونتائجه والكشف عن العوامل المؤثرة في نشأته وتطوره وهو ما يمنحه بعدًا تفسيريًا يتجاوز مجرد الوصف الزمني. غير أن هذا التصور المنهجي ظل في كثير من الكتابات الحديثة قرب إلى المثال النظري منه إلى التطبيق العملي الصارم.

وتتمثل الخصائص المنهجية البارزة للمنهج التاريخي في الترتيب الزمني الدقيق للأحداث حيث تُعرض وقائع السيرة وفق تسلسلها التاريخي بدءًا من المولد فالرسالة فالهجرة ثم الغزوات وصولًا إلى الوفاة بما يسهم في فهم تطور الدعوة الإسلامية فهمًا متدرجًا ومتكاملًا[1]. وترى الباحثة أن هذه الخصائص رغم وضوحها نظريًا لم تُستثمر بالدرجة الكافية في بعض الكتابات الحديثة التي اكتفت باستلهام الشكل دون المضمون النقدي.

كما يتسم هذا المنهج بـ النقد والتحليل إذ لا يكتفي المؤرخ المسلم بجمع الروايات بل يخضعها لقواعد الجرح والتعديل وضوابط علم الحديث والتاريخ بما يحقق الجمع بين الأمانة العلمية والدقة المنهجية. ويضاف إلى ذلك الاعتماد على المصادر الأصيلة وفي مقدمتها القرآن الكريم وكتب الحديث المعتمدة وكتب المغازي والسير المبكرة مع عناية خاصة بالسند وتمييز الصحيح من غيره[2].

وانطلاقًا من هذا ترى الباحثة المفهوم العلمي للمنهج التاريخي القائم على الترتيب الزمني ونقد الروايات وتحليل الوقائع وربطها بسياقاتها العامة يتضح أن هذا التصور لم يبق حبيس التراث التاريخي الإسلامي بل شكّل إطارًا مرجعيًا أفاد منه المؤرخون المصريون المحدثون في كتابتهم لتاريخ مصر ولا سيما في دراساتهم للعصرين الأيوبي والمملوكي. وقد أسهم هذا الوعي المنهجي في انتقال الكتابة التاريخية الحديثة في مصر من السرد التقليدي للأحداث إلى التحليل والتفسير متأثرة بالمناهج التاريخية الحديثة وهو ما يمهد للانتقال إلى دراسة تطور الكتابة التاريخية في مصر الحديثة وأثر المدرسة الغربية في تشكيل مناهج المؤرخين المصريين. غير أن الإفادة من هذا الإطار جاءت متفاوتة وتراوحت بين التوظيف الواعي والتبني الشكلي وهو ما يفسّر التباين المنهجي في هذه الكتابات.

المطلب الثاني: تطور الكتابة التاريخية في مصر الحديثة

لم يكن تطور الكتابة التاريخية في مصر الحديثة تطورًا كميًا اقتصر على زيادة عدد المؤلفات بل كان بالأساس تطورًا منهجيًا ووظيفيًا ارتبط بالتحولات السياسية والفكرية التي شهدها المجتمع المصري منذ أواخر القرن التاسع عشر ولا سيما في أعقاب الاحتلال البريطاني فقد جاءت الكتابة التاريخية في هذه المرحلة انعكاسًا مباشرًا للأزمة الوطنية وأداة فكرية لمواجهتها وهو ما انعكس بوضوح على مناهج المؤرخين واتجاهاتهم ودرجة التزامهم بالموضوعية العلمية[3]. وترى الباحثة أن هذا التحول الوظيفي مثّل نقطة قوة وطنية لكنه حمل في طياته إشكاليات منهجية واضحة.

أولًا: من التاريخ التعليمي إلى التاريخ الوظيفي

قبل بروز التيار الوطني اتسمت الكتابة التاريخية ولا سيما في المناهج التعليمية بالسطحية والاختزال إذ غلب عليها الطابع التلقيني وافتقرت إلى الرؤية التحليلية والربط السببي بين الأحداث كما ركزت هذه الكتابات على التاريخ الأوروبي أكثر من اهتمامها بتاريخ مصر وقدمت التاريخ الوطني في صورة مجتزأة ومفككة وهو ما أسهم في إضعاف الوعي التاريخي لدى المتعلمين. غير أن هذا النمط من الكتابة لم يلبث أن تراجع مع صعود الحركة الوطنية حيث تحوّل التاريخ من مجرد مادة تعليمية إلى أداة نضالية ذات وظيفة سياسية واضحة. ومن هنا ظهرت كتابة تاريخية توظّف الماضي لخدمة الحاضر وتسعى إلى إثبات شرعية المطالب

[1] مصطفى، شاكر. التاريخ العربي والمؤرخون. ج 1، بيروت: دار العلم للملايين، 1993م، ص 210.
[2] مؤنس، حسين. مناهج البحث في التاريخ. ط 2، القاهرة: دار نهضة مصر، 2005م، ص 101.
[3] عبد المنعم إبراهيم الجميعي، اتجاهات الكتابة التاريخية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (القرنان التاسع عشر والعشرون)، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1994م، ص52.

الوطنية وهو ما شكّل نقطة تحول حاسمة في منهج الكتابة التاريخية[1]. ويمكن القول إن هذا التحول أسهم في إحياء الوعي التاريخي لكنه في الوقت نفسه غلّب الوظيفة السياسية على التحليل المنهجي الدقيق.

ثانيًا: المنهج الدفاعي الجدلي عند رواد الحزب الوطني

اتسمت كتابات رواد الحزب الوطني وفي مقدمتهم مصطفى كامل ومحمد فريد بمنهج يمكن وصفه بـالمنهج الدفاعي الجدلي. فقد اعتمد هؤلاء على التاريخ بوصفه وسيلة لإثبات عدم شرعية الاحتلال البريطاني وتأكيد التبعية القانونية والسياسية لمصر للدولة العثمانية. لم يكن اختيار الموضوعات التاريخية عفويًا بل جاء انتقائيًا يخدم غاية سياسية محددة وألّف مصطفى كامل مؤلَّفًا تاريخيًا من جزأين تناول فيه تطوّر ما عُرف بالمسألة الشرقية، وعكس من خلاله بوضوح ملامح توجهه السياسي والفكري. وقد صدر هذا العمل في شهر أبريل سنة 1898، متزامنًا مع انتصار الدولة العثمانية في حربها ضد اليونان، وهو توقيت لم يخلُ من دلالة سياسية. ويغلب على الكتاب طابع الدفاع عن الدولة العثمانية، إذ حرص مؤلفه على إبراز ما عدَّه عدالة في سياستها تجاه رعاياها من غير المسلمين [2]كما أكّد أن استمرارها يُعدّ عاملًا أساسياً في حفظ التوازن الدولي وصون الاستقرار بين أمم الشرق والغرب محذرًا من أن زوالها قد يفضي إلى اضطرابات ومخاطر واسعة النطاق[3].وترى الباحثة أن هذا التوظيف السياسي حدّ من الموضوعية المنهجية وجعل هذه الكتابات أقرب إلى الخطاب السياسي منها إلى الدراسة التاريخية النقدية.

غير أن هذا النسق من الكتابة التاريخية لم يستمر على حاله إذ ما لبث أن تراجع مع تنامي الحركة الوطنية واتساع أفقها السياسي فتحوّل التاريخ من كونه مادة تعليمية أو سردًا للأحداث إلى وسيلة نضالية ذات وظيفة أيديولوجية واضحة. وفي هذا السياق برز نمط جديد من التأليف التاريخي يوظّف الماضي في خدمة قضايا الحاضر ويسعى إلى إضفاء الشرعية التاريخية على المطالب الوطنية وهو ما مثّل تحوّلًا جوهريًا في منهج الكتابة التاريخية وأهدافها. وينطبق هذا التوجه كذلك على كتابه عن اليابان إذ لم يكن المقصود منه تقديم دراسة تاريخية مقارنة للتجربة اليابانية بقدر ما كان استحضارها بوصفها نموذجًا تعبويًا يُراد به بث الأمل وتحفيز الوعي الإصلاحي لدى المصريين وشعوب الشرق عمومًا. ويمكن القول إن هذا التوظيف للتاريخ يعكس انتقاله من البحث التاريخي الصارم إلى خطاب إصلاحي تعبوي تغلب عليه الوظيفة التحريضية والتوجيهية أكثر من الالتزام بالمنهج الأكاديمي الدقيق [4]. ويمكن القول إن هذه الكتابات أسهمت في التعبئة الوطنية أكثر مما أسهمت في تطوير المنهج التاريخي.

ثالثًا: المذكرات بين المصدر التاريخي والذاتية السياسية

تمثّل مذكّرات محمد فريد طورًا متقدّمًا في مسار تطوّر الكتابة التاريخية الحديثة، غير أنّها تثير في الوقت نفسه إشكالًا منهجيًا ذا أهمية كبيرة. فعلى الرغم من غناها بالمادة المعرفية، لا يمكن التعامل معها بوصفها شهادات تاريخية محايدة، إذ تحكمها بطبيعتها آليات الذاكرة الانتقائية، كما تتأثر بالمواقف السياسية وبالظروف النفسية التي صاحبت عملية التدوين. وإلى جانب هذه المذكّرات، وضع محمد فريد مؤلَّفًا في تاريخ الدولة العثمانية حمل عنوان تاريخ الدولة العلية العثمانية [5]تناول فيه تاريخ الأمم الإسلامية بوجه عام والدولة العثمانية بوجه خاص متوقفًا عند عهد السلطان عبد المجيد بن عبد العزيز الذي عُدَّ آخر سلاطين العثمانيين كما عرض لأسباب انهيار الدولة العثمانية وتناول وقائع الثورة الكمالية. وترى الباحثة أن التعامل المنهجي معها يقتضي إخضاعها للنقد الداخلي والخارجي، وعدم اعتبارها حقائق مطلقة.

رابعًا: عبد الرحمن الرافعي ومنهج التاريخ الحزبي

---

[1] المصدر نفسه.

[2] مصطفى كامل ،الطبعة الأولى 1898م ، المسألة الشرقية ، الجزء الأول ، القاهرة ١٨٩٨ ص ٨٧.

[3] المصدر نفسه ص ١٦.

[4] عبد المنعم إبراهيم الجميعي، اتجاهات الكتابة التاريخية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (القرنان التاسع عشر والعشرون)، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1994م، ص٥٣.

[5] طبع في القاهرة عام ١٨٩٦ ، ثم نشرته دار النفائس ببيروت بعد أن قام الدكتور احسان حقى بتحقيقه عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

مع عبد الرحمن الرافعي بلغت الكتابة التاريخية الوطنية مرحلة أكثر نضجًا من حيث الكم والتأثير لكنها في الوقت نفسه كشفت عن إشكاليات منهجية واضحة فقد تبنى الرافعي تصورًا للتاريخ بوصفه أداة لتربية الوعي القومي لا علمًا محايدًا قائمًا على التحليل المجرد وانعكس هذا التصور على منهجه حيث رفض فكرة حياد المؤرخ وعدّ العاطفة الوطنية عنصرًا مشروعًا في الكتابة التاريخية[1]. وترى الباحثة أن هذا يمثل خرقًا لمبدأ الأمانة التاريخية رغم القيمة التوثيقية الكبيرة لأعماله.

ترى الباحثة أن تطور الكتابة التاريخية في مصر الحديثة مثّل انتقالًا حاسمًا من التاريخ بوصفه سردًا تعليميًا جامدًا إلى التاريخ بوصفه خطابًا وظيفيًا مرتبطًا بالصراع الوطني وهو انتقال أسهم في إحياء الوعي القومي لكنه في الوقت ذاته أفرز إشكاليات منهجية واضحة. فقد أدت هيمنة الهمّ السياسي والالتزام الحزبي إلى تغليب الوظيفة التعبوية على التحليل التاريخي الصارم الأمر الذي انعكس في انتقائية الموضوعات وتوجيه التفسير وتراجع الحياد العلمي لدى عدد من الرواد.

وتؤكد الباحثة أن كتابات رواد الحزب الوطني على أهميتها في سياقها التاريخي لا يمكن تقييمها بمعايير البحث التاريخي الحديث دون إخضاعها للنقد المنهجي ولا سيما ما يتعلق بالفصل بين التاريخ والذاكرة السياسية وبين التوثيق والتحريض. كما ترى أن تجربة عبد الرحمن الرافعي تمثل ذروة هذا الاتجاه إذ جمعت بين الجهد التوثيقي الموسوعي من جهة والانحياز الحزبي والتقويم الأخلاقي للأحداث من جهة أخرى وهو ما يجعل أعماله مصادر أساسية لكنها غير مكتفية بذاتها. أن الكتابة التاريخية في مصر الحديثة أسهمت في تأسيس تقليد وطني مهم لكنها ظلت في معظمها أسيرة الوظيفة السياسية مما يستدعي إعادة قراءتها.

المبحث الثاني

مناهج المؤرخين المصريين المحدثين في كتابة العصر الأيوبي

المطلب الأول: مصادرهم التاريخية وأسلوب توظيفها

انطلق المؤرخون المصريون المحدثون في دراستهم لتاريخ العصر الأيوبي من تصورٍ حديث لمفهوم المصدر التاريخي، يختلف عن التصور التقليدي الذي كان يربط المصدر بالرواية الإخبارية وحدها. فقد توسع مفهوم المصدر ليشمل كل ما يمكن أن يسهم في إعادة بناء الماضي الإنساني سواء أكان نصًا مكتوبًا أم وثيقة رسمية أم أثرًا ماديًا أم شهادة معاصرة للحدث. ويؤكد هذا الاتجاه أن التاريخ ليس مجرد سرد للحوادث بل هو عملية تحليل وتفسير تقوم على النقد والتمحيص وهو ما أسهم في إرساء قواعد منهجية صارمة في التعامل مع المصادر التاريخية[2].

اعتمد المؤرخون المصريون المحدثون على المراجع العامة بوصفها خطوة أولى في البحث التاريخي إذ تتيح للباحثة تكوين تصور شامل لمسار التطور التاريخي لمصر وبلاد الشام قبل قيام الدولة الأيوبيّة. ولم يكن الهدف من هذه المراجع مجرد جمع معلومات عامة بل استخدامها لفهم العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مهّدت لظهور الدولة الأيوبية ويؤكد حسن عثمان أن إهمال هذه المرحلة يؤدي إلى قصور في الفهم التاريخي ويوقع الباحثة في أخطاء تفسيرية جسيمة[3].

بعد الإحاطة بالإطار العام انتقل المؤرخون المصريون المحدثون إلى المراجع الخاصة التي تناولت موضوعات محددة من العصر الأيوبي مثل النظم الإدارية والمؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية. وقد مكّنت هذه المراجع الباحثين من دراسة الظواهر التاريخية دراسة معمّقة مع ربط الجزئي بالكلي. ويشير حسن عثمان إلى أن هذا النوع من المراجع يُعدّ ضروريًا لفهم التفاصيل الدقيقة التي لا تظهر في المؤلفات العامة[4].

---

[1] عبد المنعم إبراهيم الجميعي، اتجاهات الكتابة التاريخية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (القرنان التاسع عشر والعشرون)، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1994م، ص54.

[2] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، دار المعارف، القاهرة، ص 15–16.

[3] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص 32–33.

[4] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص 45–46.

تميّز المؤرخون المصريون المحدثون بأسلوب نقدي واضح في تعاملهم مع المصادر الأيوبية الأصلية مثل كتب المؤرخين المعاصرين للعصر الأيوبي. فلم يتعاملوا معها بوصفها حقائق نهائية بل أخضعوها للنقد الداخلي والخارجي من حيث شخصية المؤلف وموقعه السياسي ومدى قربه من السلطة ويؤكد حسن عثمان أن الرواية التاريخية لا تكتسب قيمتها العلمية إلا بعد إخضاعها للنقد والمقارنة[1].

احتلت الوثائق التاريخية مكانة مركزية في دراسات المؤرخين المصريين المحدثين لما تتمتع به من دقة وموضوعية نسبية مقارنة بالمصادر السردية. وقد شملت هذه الوثائق المراسيم السلطانية وسجلات الأوقاف والمعاهدات السياسية ويشير حسن عثمان إلى أن الوثيقة تمثل حجر الأساس في البحث التاريخي وأن غيابها يؤدي إلى فجوات لا يمكن تعويضها[2].

اعتمد المؤرخون المصريون المحدثون على منهج القراءة المقارنة بين المصادر الإسلامية والمصادر الصليبية المعاصرة للعصر الأيوبي للكشف عن أوجه التحيز والاختلاف في تفسير الأحداث وقد أتاح هذا المنهج فهماً أعمق لطبيعة الصراع السياسي والعسكري وساعد في إعادة تقييم كثير من الأحكام التقليدية ويؤكد حسن عثمان أن المقارنة بين المصادر المختلفة تُعد من أهم أدوات النقد التاريخي[3].

تأثر المؤرخون المصريون المحدثون بالمدرسة التاريخية الحديثة في الغرب ولا سيما كتابات Herbert George Wells التي أكدت وحدة التجربة الإنسانية وضرورة النظر إلى التاريخ بوصفه تطورًا متصلاً. وقد انعكس هذا التأثير في اتساع دائرة المصادر المستخدمة وفي الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب السياسية[4].

أبرزت كتابات المؤرخين المصريين المحدثين التزامًا واضحًا بالتحفظ العلمي عند غياب الوثائق أو نقصها إذ تجنبوا إطلاق الأحكام القطعية واكتفوا بعرض الاحتمالات المدعومة بالشواهد ويؤكد حسن عثمان أن المؤرخ الحقيقي هو من يعترف بحدود معرفته ولا يسد الثغرات التاريخية بالافتراض غير العلمي[5].

تتضح الباحثة مما سبق أن المؤرخين المصريين المحدثين قد تعاملوا مع مصادر العصر الأيوبي تعاملاً علميًا نقديًا جمع بين الإفادة من التراث التاريخي القديم وتطبيق مناهج البحث التاريخي الحديث مما أسهم في تقديم صورة أكثر توازنًا وعمقًا لتاريخ هذا العصر.

المطلب الثاني: المنهج السردي والتحليلي في كتاباتهم

اعتمد المؤرخون المصريون المحدثون في دراستهم لتاريخ العصر الأيوبي على المنهج السردي بوصفه المدخل الأولي لعرض الأحداث التاريخية إلا أن هذا السرد لم يكن غاية في ذاته بل وسيلة تنظيمية تُستخدم لترتيب الوقائع وربطها زمنيًا تمهيدًا لتحليلها وتفسيرها. فالسرد التاريخي عندهم جاء منضبطًا بقواعد البحث العلمي بعيدًا عن الأسلوب القصصي أو الإنشائي ومقرونًا دائمًا بمحاولة الفهم والتفسير. وقد أكّد د. حسين مؤنس أن السرد التاريخي يظل ضروريًا لكنه يفقد قيمته العلمية إذا انفصل عن التحليل العقلي والنقد المنهجي[6].

وفي هذا الإطار لم يقتصر السرد عند المؤرخين المصريين المحدثين على عرض الوقائع السياسية والعسكرية الكبرى بل اتسع ليشمل تصوير الإطار العام الذي جرت فيه هذه الأحداث بما في ذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفكرية فالحدث التاريخي لا يُعرض منعزلًا عن سياقه بل يُربط بالبنية العامة

---

[1] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص 78–79.
[2] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص 91–92.
[3] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص 104–105.
[4] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص 118.
[5] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص 130–131.
[6] حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، دار المعارف، القاهرة، ص 21–22.

للمجتمع الأيوبي وهو ما منح السرد بعدًا تفسيريًا واضحًا وجعله أداة لفهم المرحلة التاريخية لا مجرد تسجيل لها[1].

ويُلاحظ أن السرد الزمني في كتابات المؤرخين المصريين المحدثين لم يكن آليًا أو متساويًا في الطول والتفصيل بل جاء انتقائيًا يخضع لأهمية الحدث وقيمته التاريخية. فقد يُفصّل المؤرخ في حدث معين لما له من أثر بالغ بينما يوجز في أحداث أخرى أقل تأثيرًا. ويعكس هذا التفاوت وعيًا منهجيًا بأهمية التمييز بين الوقائع الجوهرية والوقائع الثانوية وهو ما يؤكد أن السرد ليس هدفًا مستقلًا، بل خاضعًا لمنطق التحليل التاريخي[2].

إلى جانب السرد احتل المنهج التحليلي مكانة مركزية في كتابات المؤرخين المصريين المحدثين عن العصر الأيوبي حيث سعوا إلى تفسير الأحداث التاريخية من خلال الكشف عن أسبابها ودوافعها ونتائجها. فلم تُعرض الوقائع بوصفها أحداثًا قدرية أو حتمية بل باعتبارها نتاج تفاعل معقّد بين عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية ودينية. ويؤكد د. حسين مؤنس أن وظيفة المؤرخ الحقيقية تبدأ عند طرح سؤال «لماذا؟» لا عند الاكتفاء بسؤال «ماذا حدث؟»[3]. وقد تجلّى هذا المنهج التحليلي في دراسة طبيعة الدولة الأيوبيّة وبنية السلطة والعلاقة بين السلطان والأمراء فضلًا عن دور الجيش والمؤسسة الدينية في تثبيت أركان الحكم. كما تناول المؤرخون أثر التحديات الخارجية ولا سيما الحملات الصليبية في توجيه السياسات الأيوبيّة وبذلك لم يعد الحدث العسكري مجرد واقعة معزولة بل عنصرًا ضمن منظومة سياسية واجتماعية أوسع[4].

ويظهر التداخل بين السرد والتحليل بوضوح في تناول المؤرخين المصريين المحدثين لشخصيات العصر الأيوبي حيث لم تُقدَّم هذه الشخصيات في صورة بطولية أسطورية ولا في صورة نقدية متطرفة بل دُرست في إطار ظروف عصرها وإمكاناته. فقد جرى تحليل قرارات القادة والسلاطين في ضوء التحديات الداخلية والخارجية وهو ما أضفى على السرد طابعًا عقلانيًا وإنسانيًا في آن واحد[5].

كما امتد المنهج التحليلي ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يُعدّ من أبرز مظاهر تطور الكتابة التاريخية الحديثة. فلم يعد تاريخ العصر الأيوبي مقتصرًا على أخبار السلاطين والمعارك بل شمل دراسة أوضاع المجتمع ونظام الإقطاع ودور العلماء والمؤسسات الدينية ويؤكد حسن عثمان أن هذا التوسّع ضروري لفهم التاريخ بوصفه حركة مجتمع لا مجرد أفعال أفراد[6].

ومن السمات المنهجية اللافتة في كتابات المؤرخين المصريين المحدثين حرصهم على تحقيق توازن بين الموضوعية العلمية والأسلوب السردي الواضح. فقد جاءت اللغة دقيقة وخالية من التهويل دون أن تكون جافة أو منفّرة. ويرى د. حسين مؤنس أن الأسلوب الواضح لا يتعارض مع العلمية بل يخدمها إذا التزم بالدقة والصدق[7]. كما اتسم السرد التاريخي لديهم بوجود نقد داخلي للروايات المعروضة حيث لا تُقبل الرواية لمجرد ورودها في مصدر قديم بل تُناقش وتُقارن بغيرها ويُشار إلى مواطن الضعف أو التحيز عند الحاجة. ويعدّ حسن عثمان هذا الأسلوب دليلًا على نضج المؤرخ لأنه يُظهر وعيه بدوره التحليلي والنقدي[8].

وخلاصة القول ترى الباحثة إن الجمع بين المنهج السردي والمنهج التحليلي مكّن المؤرخين المصريين المحدثين من تقديم كتابة تاريخية متوازنة عن العصر الأيوبي تجمع بين وضوح العرض وعمق التفسير وقد أسهم هذا المنهج في تجاوز السرد الإخباري التقليدي وبناء رؤية تاريخية علمية تقوم على الفهم والتحليل وربط الحدث بسياقه العام.

---

[1] حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص 34–36.
[2] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، دار المعارف، القاهرة، ص 67–68.
[3] حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص 48–49.
[4] حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص 52–54.
[5] حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص 60–62.
[6] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص 95–97.
[7] حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص 87–89.
[8] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص 112–113.

المبحث الثالث

مناهج المؤرخين المصريين المحدثين في كتابة العصر المملوكي

المطلب الأول: طبيعة المصادر ومنهج التعامل معها

تكشف القراءة النقدية لكتابات المؤرخين المصريين المحدثين عن العصر المملوكي عن تأثر واضح بالسياقات الفكرية التي نشأت في مرحلة الانتقال من النهضة إلى الاستنارة حيث لم تُكتب هذه المرحلة التاريخية بوصفها ماضيًا مغلقًا بل قُدِّمت غالبًا من خلال أسئلة الحاضر وهمومه. ويشير أحمد زكريا الشلق إلى أن الفكر التاريخي المصري الحديث تشكّل في إطار جدل مستمر بين استعادة التراث ونقده وبين توظيف التاريخ في بناء الوعي الوطني والسعي إلى تحديث أدوات الفهم التاريخي. وانعكس هذا الجدل على تناول العصر المملوكي إذ ركّز عدد من المؤرخين على إبراز مظاهر الجمود السياسي والانحطاط الإداري بوصفها تمهيدًا سرديًا لفكرة النهضة الحديثة في حين حاول آخرون إعادة قراءة هذه المرحلة ضمن سياقها التاريخي الخاص بعيدًا عن الأحكام المعيارية الجاهزة. وترى الباحثة أن هذا التباين المنهجي في كتابة العصر المملوكي يكشف عن حضور قوي للمنظور الفكري الحديث في توجيه التفسير التاريخي بحيث غلب أحيانًا الحكم التقويمي المرتبط بثنائية النهضة الانحطاط على التحليل البنيوي العميق لطبيعة الدولة والمجتمع المملوكي وهو ما يفرض ضرورة إعادة قراءة هذه الكتابات بمنهج نقدي يفصل بين أسئلة العصر الحديث وخصوصية التجربة التاريخية المملوكية[1].

اعتمد المؤرخون المصريون المحدثون في دراستهم لتاريخ العصر المملوكي على طيف واسع من المصادر التاريخية نظرًا لطبيعة هذا العصر التي تميّزت بكثرة الإنتاج التاريخي وتنوّع أنواعه. فقد خلّف العصر المملوكي كمًّا كبيرًا من المؤلفات التاريخية مثل كتب الحوليات والسير والتراجم وكتب الخطط فضلًا عن الوثائق الإدارية والمالية. وقد أدرك المؤرخون المحدثون أن هذا الثراء المصدرّي لا يعني بالضرورة سهولة البحث بل يفرض تحديات منهجية تتطلب فرز المصادر ونقدها قبل توظيفها[2].

وتُعدّ المصادر السردية ولا سيما كتب الحوليات من أبرز مصادر العصر المملوكي غير أن المؤرخين المصريين المحدثين تعاملوا معها بحذر بالغ نظرًا لطغيان الطابع الإخباري عليها وتأثر كثير من مؤلفيها بمواقعهم الوظيفية أو قربهم من السلطة. ولذلك لم تُؤخذ هذه المصادر على ظاهرها بل خضعت للنقد الداخلي والخارجي من حيث شخصية المؤلف ودرجة معاصرته للأحداث وموقفه السياسي وهو ما أكّد عليه حسن عثمان باعتباره شرطًا أساسياً للبحث التاريخي السليم[3].

إلى جانب المصادر السردية أولى المؤرخون المصريون المحدثون أهمية متزايدة للوثائق التاريخية مثل سجلات الدواوين والفرمانات ووثائق الأوقاف لما تمثله من مادة دقيقة لفهم البنية الإدارية والاقتصادية للدولة المملوكية. وقد مكّنهم هذا التوجه من تجاوز الصورة التقليدية التي ركّزت على الاضطراب السياسي فقط والكشف عن جوانب الاستقرار المؤسسي والإداري في الدولة المملوكية[4].

كما استفاد المؤرخون المحدثون من كتب التراجم والطبقات التي ازدهرت في العصر المملوكي بوصفها مصادر اجتماعية وثقافية بالغة الأهمية. ولم تُستخدم هذه الكتب لمجرد استخراج السير الفردية بل لتحليل البنية الاجتماعية وشبكة العلاقات بين العلماء والأمراء ودور النخب الدينية في الحياة العامة. ويؤكد حسين مؤنس أن هذا النوع من المصادر يسمح بكتابة تاريخ المجتمع لا تاريخ السلطة فقط[5].

المطلب الثاني: التفسير التاريخي وبناء الرؤية التحليلية

---

[1] الشلق، أحمد زكريا. (2022). من النهضة إلى الاستنارة: في تاريخ الفكر المصري الحديث. القاهرة: دار الكرمة ، ص 7–249.

[2] حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، دار المعارف، القاهرة، ص 73–75.

[3] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، دار المعارف، القاهرة، ص 82–84.

[4] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص 91–93.

[5] حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص 96–98.

لم يكتفِ المؤرخون المصريون المحدثون في كتابتهم لتاريخ العصر المملوكي بالسرد الوصفي للأحداث بل انتقلوا إلى بناء تفسير تاريخي يقوم على تحليل العوامل العميقة التي شكّلت مسار هذا العصر. فقد سعوا إلى تفسير ظواهر مثل كثرة الانقلابات السلطانية ودور المؤسسة العسكرية من خلال ربطها بطبيعة النظام المملوكي القائم على الحكم العسكري لا باعتبارها مظاهر فوضى عشوائية[1].

ويظهر المنهج التحليلي بوضوح في محاولات المؤرخين فهم العلاقة بين البنية الاقتصادية للدولة المملوكية ونظام الحكم ولا سيما نظام الإقطاع العسكري. فقد جرى تحليل أثر هذا النظام في تكوين طبقة عسكرية قوية وفي الوقت نفسه في إضعاف الاستقرار السياسي على المدى البعيد. ويؤكد محمد بن صبيحة أن التحليل التاريخي الحقيقي لا ينفصل عن دراسة البنى الاقتصادية والاجتماعية[2].

كما امتد التفسير التاريخي إلى دراسة دور العوامل الخارجية مثل التهديدات الصليبية والمغولية ثم التحولات الاقتصادية العالمية في تشكيل سياسات الدولة المملوكية وقد مكّن هذا التحليل المتعدد الأبعاد المؤرخين المحدثين من تقديم رؤية متوازنة تفسّر قوة الدولة المملوكية في بعض المراحل وضعفها في مراحل أخرى دون الوقوع في التعميم أو الأحكام المطلقة[3].

يُحسب للمؤرخين المصريين المحدثين أنهم أسهموا في تجديد كتابة تاريخ العصر المملوكي من خلال توسيع دائرة المصادر وتطبيق مناهج نقدية حديثة والانتقال من السرد الإخباري إلى التحليل التفسيري. وقد أسهم هذا التوجه في تصحيح كثير من الصور النمطية التي وُصفت بها الدولة المملوكية في الكتابات التقليدية[4].

ومع ذلك لا يخلو هذا المنهج من بعض أوجه القصور إذ ما زالت بعض الدراسات تميل إلى التركيز على الجانب السياسي والعسكري على حساب الجوانب الاجتماعية والثقافية فضلًا عن محدودية الإفادة من المناهج البينية الحديثة ويشير حسن عثمان إلى أن التطوير المنهجي عملية مستمرة وأن كل جيل من المؤرخين مطالب بتجاوز حدود من سبقه[5].

وخلاصة القول ترى الباحثة إن مناهج المؤرخين المصريين المحدثين في كتابة تاريخ العصر المملوكي تمثل خطوة متقدمة في مسار البحث التاريخي العربي إذ جمعت بين النقد المصدرّي والتحليل التفسيري والالتزام بالموضوعية العلمية رغم ما يعتريها من بعض أوجه القصور التي تظل قابلة للتجاوز في ضوء تطور مناهج البحث التاريخي.

المبحث الرابع

التقويم النقدي لمناهج المؤرخين المصريين في العصرين الأيوبي والمملوكي

المطلب الأول: عيوب المنهج الحولي في كتابة التاريخ

يُعدّ المنهج الحولي من أقدم أنماط تنظيم المادة التاريخية إلا أن الدراسات المنهجية الحديثة تكشف عن محدوديته في إنتاج تفسير تاريخي متماسك. فتنظيم الوقائع وفق تعاقب السنين يؤدي غالبًا إلى تفكيك الحدث التاريخي الواحد إلى أجزاء متناثرة مما يحول دون تتبع تطوره الداخلي وبناء علاقات سببية واضحة بين أسبابه ونتائجه. ويرى عدد من منظّري المنهج التاريخي أن هذا النمط يعكس اهتمامًا بالتسجيل الزمني أكثر من اهتمامه بالفهم التحليلي، إذ يتحول المؤرخ إلى مدوّن للوقائع لا مفسِّر لها. وترى الباحثة أن هذا القصور يفسّر بقاء كثير من كتابات العصرين الأيوبي والمملوكي أسيرة الوصف وعجزها عن تقديم قراءة تفسيرية شاملة لبنية الحدث التاريخي [6].

---

[1] حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص 104–106.

[2] محمد بن صبيحة، منهجية البحث التاريخي، دار صفاء، عمّان، ص 58–60.

[3] حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص 112–114.

[4] حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص 120–122.

[5] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص 134–136.

[6] حسين داخل البهادلي, انوار هاشم عاشور. (2025). مجير الدين العليمي وكتابه التاريخ المعتبر في أنباء من غبر دراسة في سيرته وكتابه. مداد الآداب, 15(41), 1013-1064.

ولا ريب أن نظام الكتابة بترتيب السنين وهو النظام الذي اتبعه الطبري وابن الأثير كان هو المسؤول أيضًا عن هذا النقص أو التقصير[1]. فمن عيوب هذه الطريقة وهي كتابة التاريخ بحسب السنين أنها تقطع الحوادث تقطيعًا ضارًا فلا يستطيع المؤرخ في مثل هذه الحالة أن يوضح تسلسل الحوادث ولا يعرف كيف يفسرها لأن هذه الحوادث نفسها ما يقع في عدة سنوات فتكتب الحادثة الواحدة من هذا النوع جزءًا جزءًا ولا تعطى للقارئ دفعة واحدة. ومهما يكن من أمر هذه التواريخ على اختلافها فقد كتبت معظمها بطرق غير فنية في جملتها إذ غلبت على أكثرها كما يقول المستشرقون صفة التسجيل بمعنى أن أجزاءها منفصلة بعضها عن بعض وذلك بسبب كتابتها على نظام السنين. وفيما يختص بالحوادث النقدية نجد مؤرخي العصرين الأيوبي والمملوكي يقفون دائمًا عند سطحها أما ما يخص حوادث العصر الذي عاشوا فيه فإنهم كانوا في الوقت نفسه لا يتعرضون لنقدها أو التعليق عليها أو توضيح ما هو من أثرها في الحوادث التالية لها وهكذا وترى الباحثة أن هذا التفتيت لا يضر بعرض الحدث فقط بل يعطّل تفسيره لأن التفسير يفترض رؤيةً كلية للحادثة لا شذرات متباعدة [2].

ولا يعرف المؤرخ في هذه الحالة كيف يفسر الحوادث لأن هذه الحوادث نفسها ما يقع في عدة سنوات فتكتب الحادثة الواحدة من هذا النوع جزءًا جزءًا ولا تعطى للقارئ دفعة واحدة. وكثيرًا ما يميل المؤرخ إلى كتب له أخرى كذلك مثل كتابة التاريخ الكبير وله التاريخ الصالحي الذي مر ذكره. وقد كان ابن واصل تلميذًا في كتابة التاريخ لأبي شامة، فقبل عن أبي شامة أن الأدب يمتزج في كتابة التاريخ امتزاجًا قويًا كما نرى ذلك واضحًا عند ابن واصل. ويضاف إلى هذا أن قارئ هذا الأخير يستطيع أن يلم إلمامًا عامًا بالنشاط الأدبي في البيئات الأدبية المشهورة في ذلك العصر كبيئة حماة وبيئة القدس وبيئة القاهرة وغيرها وهو من هذه الناحية قريب الشبه بصاحب «تاريخ بني أيوب»[3].

وترى الباحثة ان هذه طريقة العرض في هذه التواريخ ظلت في كثير من الأحيان خاضعة لنظام السنين الأمر الذي أدى إلى تفتيت الحوادث التاريخية وعدم إبراز ترابطها الزمني والسببي وهو ما يحد من قدرة المؤرخ على تفسير الأحداث تفسيرًا شاملًا. وأصعب الأمور على الباحثة أن تفرق بين مصر والشام في مثل هذه الحالة بل عليه في مثل هذا أن ينظر إلى رجال كل قطر منهم على أنهم رجال القطر الآخر وفي ذلك ما يبرر نظرتنا إلى العماد الأصفهاني على أنه مصري بهذا المعنى.

ومن الصعب علينا بعد ذلك أن نحصي بالدقة مراجع ابن خلكان اذ ترى الباحثة وإن كنا نعرف إلى أي حد كان فضل المؤرخين السابقين عليه عظيمًا ونرجح أنه كان كثير الاعتماد على النقل والرواية وأنه أخفى شخصيته بعض الشيء في كتابه. على أنه من حيث الأنساب لا بد أن يكون قد اعتمد على السمعاني وابن الكلبي وأما من حيث التواريخ فقد اعتمد على كثيرين من منهم ابن الأثير والعماد الأصفهاني. ولابن خلكان ناحية أخرى كان من أجدر ما نبهنا عليه أن نذكرها في مكان آخر من هذا البحث أيضًا ونعني بها ناحية الأدب. فالواقع أن عبارة ابن خلكان في كتابه عبارة جيدة. وهي إذا قارنت بعبارة غيره من المؤرخين وجدتك أن تبررها ولا نظير لها غير عبارة ابن الأثير ولابن خلكان شعر لطيف أيضًا.

المطلب الثاني: الأسلوب والوصف البلاغي وحدود التفسير التاريخي

عناية المؤرخ نفسه منصرفة إلى تحقيق الألوان البلاغية في تاريخه أكثر من انصرافها إلى شرح الحوادث التاريخية شرحًا مقنعًا شأنه أنه يحاول أحيانًا وصفها وصفًا مطولًا وهو لا يفعل ذلك من أجل هدف علمي وإنما من أجل إظهار قدرته على السجع والوصف. ومن أجل هذا وجدنا مؤرخًا نظاميًا من مؤرخي الدولة الأيوبية هو أبو شامة يذكر المصادر التي اعتمد عليها في كتابه الروضتين فيذكر منها كتاب العماد الأصفهاني

---

[1] حمزة، عبد اللطيف. الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016،ص296.

[2] حمزة، عبد اللطيف. الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول ،ص 293,294,295،2016.

[3] حمزة، عبد اللطيف. الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016،ص297.

وما به كتاب الفتح القدسي وكتاب البرق الشامي ثم يقول: إلا أن العماد في كتابه طويل النفس في السجع والوصف على أن الناظر فيه يذهل طالب معرفة الوقائع عما سبق من القول ونحوه[1]. وترى الباحثة أن البلاغة حين تتحول إلى غاية تصبح خصمًا للمعرفة التاريخية لأنها تُربك ترتيب الأولويات بين كيف كُتِب وماذا قيل ولماذا .

تؤكد الدراسات المنهجية الحديثة أن أحد أوجه القصور في الكتابة التاريخية لا يتمثل في نقص المادة الخبرية بل في ضعف تحويلها إلى تفسير تاريخي ذي معنى. ففي دراسته حول تعلم التفسير التاريخي يبيّن عبد اللطيف قصور أن الاكتفاء بالسرد والوصف مهما بلغ مستواه البلاغي لا ينتج معرفة تاريخية تفسيرية ما لم يُدعَّم بتحليل سببي يربط الوقائع بسياقاتها الزمنية والاجتماعية والفكرية. ويرى أن التركيز على الأسلوب اللغوي والصياغة الأدبية دون بناء منطق تفسيري واضح، يؤدي إلى إيهام بالفهم بدل تحقيقه، ويجعل المتلقي أسير الانطباع لا التحليل. وترى الباحثة أن هذا الطرح ينسحب على عدد من الكتابات التاريخية عن العصرين الأيوبي والمملوكي حيث طغى الوصف البلاغي والسجع أحيانًا على حساب التفسير التاريخي، فحُجبت العلاقات السببية خلف زخرف الأسلوب، مما حدّ من القيمة التحليلية لهذه الأعمال رغم غناها المعلوماتي [2].

فهذه الإطنابات أخرجت تلك الأخبار عن المقصود من التعريف بالحوادث والوقائع وانتزعت المقصود من الأخبار من بين تلك الرسائل الطوال والإسجاع الطوال والإسجاع المفضية إلى الإملال وأردت أن يفهم الكلام الخاص والعام. وأما تقسيم المؤرخين المصريين بحسب الموضوع فإن نظرة عامة في أنواع هذه التواريخ تقودنا إلى ملاحظة عامة وذلك من وجهة النظر المصرية الخاصة وهي أن نسبة كبرى من هذه التواريخ إنما كتبت في التاريخ المصري الخاص لا التاريخ الإسلامي العام.ولعل ابن واصل من ناحية الأسلوب أقل المؤرخين عناية بالبديع لأنه لا يحسن شيئًا من ألوانه ويظهر كذلك أنه أقلهم عناية باختيار الألفاظ وهو من هذه الناحية سيد نفسه عن رجل كابن الأثير عرف بإيثاره العبارة الجزلة أو الألفاظ المناسبة لأداء المعنى[3].

ويمكن القول إن هذا الانزياح يمثل انتقالًا من كتابة التاريخ إلى كتابة الأدب تحت اسم التاريخ وهو خلل يضعف القيمة التفسيرية للنص.

وتلاحظ الباحثة أن العماد الأصفهاني كان يميل إلى السجع ميلًا واضحًا وقد ظهر ذلك جليًا في كتبه ولا سيما في كتابه «الفتح القدسي» إذ غلب عليه الطابع الأدبي حتى كاد يطغى على الطابع التاريخي وهو ما جعل القارئ يضل أحيانًا عن إدراك حقيقة الوقائع.أن قبول المجتمع للنص لا يساوي بالضرورة صلاحيته التاريخية بوصفه تفسيرًا علميًا.

ومن هذه الكتب كتاب «الفتح القدسي في الفتح القَصْدي» وهو تاريخ سبع سنوات فقط من حياة السلطان صلاح الدين وهو العام الذي فتح فيه السلطان بيت المقدس. وقد أطلق القاضي الفاضل على كتاب العماد هذه التسمية لما فيه من سجع وبلاغة وكان العماد الأصفهاني قد جعل كتابه هذا مسجعًا من أوله إلى آخره فاستحسن القاضي الفاضل هذه التسمية وقصد منها أن الله فتح على العماد في سَجْعه هذا كما فتح على قدس بن ساعدة الإيادي من قبل في السجع والبلاغة أيضًا[4].

ورغم طريقة السجع التي كتب بها العماد هذه المؤلفات فإنها كانت ذات قيمة كبيرة عند الناس وانتفع بها العلماء بصفة خاصة وقد كان من هؤلاء أبو شامة صاحب كتاب «الروضتين في أخبار الدولتين النورية

---

[1] حمزة، عبد اللطيف. الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016،ص293.

[2] قصور, عبد اللطيف. (2023). مسالك في تعلم التفسير التاريخي: سيناريوهات ديداكتيكية مقترحة للمرحلة الثانوية. دورية كان التاريخية: المستقبل الرقمي للدراسات التاريخية, 16(59), 257-271.

[3] حمزة، عبد اللطيف. الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016،ص295، 296،297.

[4] حمزة، عبد اللطيف. الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016،ص298.

والصلاحية». ولكتاب «الروضتين» من هذه الناحية ما لكتاب سيرة ابن هشام من القدرة العجيبة على الإحياء بحيث زعم أن أحدًا لا يقرأه حتى يحس في قراءته نفسه ميلًا قويًا إلى تأليف كتب في سيرة نور الدين أو صلاح الدين وقد لا تقل قيمته عن الكتب التي أُلِفت حديثًا في سيرة الرسول. وهو الوزير أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد الملقب جمال الدين. ولد عام ٥٦٨هـ بمدينة قوص وتنسب إليها وهو غير الشيخ بهاء الدين القفطي الذي حارب التشيع بمدينة قوص ونجح في محاربته[1].

ومن خلال ما سبق عرضه وتحليله لمناهج المؤرخين المصريين المحدثين في كتابة تاريخ مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي تتضح الباحثة أن هذه المناهج لم تكن على نسق واحد بل تباينت تبعًا لاختلاف الخلفيات العلمية والثقافية للمؤرخين وطبيعة مصادرهم والغايات التي كتبوا من أجلها. فقد جمعت كتاباتهم بين النزعة السردية التقليدية والجهود التحليلية المحدودة كما تأرجحت بين العناية بالأسلوب الأدبي والالتزام بالتفسير التاريخي. وأظهر هذا التباين ما تميزت به بعض هذه الكتابات من قيمة علمية ومنهجية في مقابل ما شاب بعضها الآخر من قصور خاصة فيما يتعلق بالاعتماد على المنهج الحولي والإفراط في الوصف البلاغي وضعف الربط السببي بين الأحداث. وانطلاقًا من هذه الملاحظات يمكن الانتقال إلى عرض النتائج التي انتهى إليها البحث ثم استخلاص الاستنتاجات العامة وتقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تطوير دراسات تاريخ مصر الوسيط مستقبلًا.

الخاتمة

تناول هذا البحث دراسة مناهج المؤرخين المصريين المحدثين في كتابة تاريخ مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي من خلال مقاربة منهجية نقدية سعت إلى الكشف عن طبيعة هذه المناهج وأدواتها وحدودها العلمية. وقد بيّن البحث أن الكتابة التاريخية في هذه المرحلة لم تكن مجرد نقل للأحداث أو تسجيلٍ زمني لها بل كانت نتاجًا لتفاعل معقّد بين المؤرخ وسياقه الفكري والثقافي وبين طبيعة المصادر التي اعتمد عليها والغايات التي توخّاها من تدوين التاريخ.

وأظهر البحث أن المؤرخين المصريين المحدثين قد أفادوا إفادة واسعة من التراث التاريخي الوسيط إلا أن تعاملهم معه تفاوت بين النقل الحرفي والنقد المحدود وبين المحاولة الجزئية للتفسير والتحليل. كما اتضح أن هيمنة المنهج الحولي والعناية بالأسلوب الأدبي قد أثّرت في كثير من الأحيان في بناء الرؤية التاريخية وحدّت من القدرة على تقديم تفسير سببي شامل للأحداث. لا يمكن إغفال القيمة العلمية الكبيرة لهذه الكتابات لما تضمنته من مادة تاريخية غنية وأسهمت به في حفظ تاريخ مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي وفي تمهيد الطريق أمام تطور الكتابة التاريخية الحديثة.

الاستنتاجات

تبيّن أن مناهج المؤرخين المصريين المحدثين في كتابة تاريخ العصرين الأيوبي والمملوكي اتسمت بالتنوّع ولم تخضع لنمط منهجي واحد، بل تراوحت بين السرد التقليدي والمحاولات التحليلية المحدودة.

شكّل المنهج الحولي الإطار الغالب للكتابة التاريخية وهو ما أدى إلى تقطيع الحوادث وإضعاف الربط الزمني والسببي بينها.

اعتمد المؤرخون اعتمادًا كبيرًا على الرواية والنقل من المؤرخين السابقين مع تفاوت واضح في درجة النقد والتمحيص للمصادر.

كان للأسلوب الأدبي ولا سيما السجع والإطناب البلاغي حضور ملحوظ في بعض الكتابات الأمر الذي أثّر أحيانًا في وضوح التفسير التاريخي.

ركزت نسبة كبيرة من هذه الكتابات على التاريخ المصري الخاص أكثر من اهتمامها بالتاريخ الإسلامي العام وهو ما يعكس وعيًا مبكرًا بالخصوصية التاريخية لمصر.

[1] حمزة، عبد اللطيف. الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016،ص293.

على الرغم من مظاهر القصور المنهجي فإن كتابات المؤرخين المصريين المحدثين تمثل مرحلة انتقالية مهمة في تطور الكتابة التاريخية وأسهمت في حفظ المادة التاريخية وإتاحتها للدراسات اللاحقة.

التوصيات

ضرورة إعادة قراءة الكتابات التاريخية للمؤرخين المصريين المحدثين قراءة نقدية منهجية تميّز بين القيمة العلمية للمادة التاريخية وحدود المنهج المستخدم في عرضها.

الدعوة إلى تجاوز المنهج الحولي في الدراسات التاريخية المعاصرة واعتماد مناهج تحليلية تقوم على الربط السببي بين الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

توسيع دائرة الإفادة من المصادر التاريخية وعدم الاكتفاء بالمصادر السردية مع إخضاعها للنقد الداخلي والخارجي.

الحد من الإفراط في العناية بالأسلوب البلاغي في الكتابة التاريخية وتغليب الدقة والوضوح في التفسير والتحليل.

تشجيع الدراسات المقارنة التي تتناول مناهج كتابة تاريخ مصر في العصور الوسطى وربطها بتطور علم التاريخ في مصر الحديثة.

الإفادة من مناهج البحث التاريخي الحديثة في دراسة تاريخ مصر الأيوبي والمملوكي بما يسهم في تقديم رؤية أكثر شمولًا وعمقًا لهذا التاريخ.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر الأولية

ابن شريفة، محمد. (1984). المنهج في دراسة السيرة النبوية. مجلة كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، (6).
الرافعي، عبد الرحمن. (1948). تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر. القاهرة: مكتبة النهضة.
الرافعي، عبد الرحمن. (1930). عصر محمد علي. القاهرة: دار المعارف.
الرافعي، عبد الرحمن. (1932). عصر إسماعيل. القاهرة: دار المعارف.
الرافعي، عبد الرحمن. (1949). الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي. القاهرة: دار المعارف.
الرافعي، عبد الرحمن. (1957). مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية. القاهرة: دار المعارف.
الرافعي، عبد الرحمن. (1983). مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال. القاهرة: دار المعارف.
الرافعي، عبد الرحمن. (1984). محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية. القاهرة: دار المعارف.
الرافعي، عبد الرحمن. (1964). ثورة سنة 1919. القاهرة: دار المعارف.
الرافعي، عبد الرحمن. (2017). في أعقاب الثورة المصرية. القاهرة: دار المعارف.
الرافعي، عبد الرحمن. (1952). مذكرات عبد الرحمن الرافعي (تحقيق رؤوف عباس). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
علي فهمي كامل. (1909). مصطفى كامل في 34 ربيعًا: سيرته وأعماله من خطب ورسائل سياسية وعمرانية. القاهرة.
مشهورون منسيون. (1970). القاهرة: كتاب اليوم، أخبار اليوم.
مصطفى كامل. (1898). المسألة الشرقية (الجزء الأول). القاهرة.
مصطفى كامل. (1904). الشمس المشرقة. القاهرة.

ثانيًا: المصادر الثانوية (المراجع)

الدوري، عبد العزيز. (2010). المنهج التاريخي عند المسلمين. بيروت: دار الوراق.
الزركلي، خير الدين. (1959). الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين.
الشلق، أحمد زكريا. (2022). من النهضة إلى الاستنارة: في تاريخ الفكر المصري الحديث. القاهرة: دار الكرمة.

عبد المنعم إبراهيم الجميعي. (1994). اتجاهات الكتابة التاريخية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (القرنان التاسع عشر والعشرون). القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
عثمان، حسن. (1958). منهج البحث التاريخي. القاهرة: دار المعارف.
فتحي رضوان. (1932). المهاتما غاندي: حياته وجهاده. القاهرة.
فتحي رضوان. (1967). عصر ورجال. القاهرة: الشركة الأنجلو-مصرية.
فتحي رضوان. (1974). مصطفى كامل. القاهرة: دار المعارف.
قصور, عبد اللطيف. (2023). مسالك في تعلم التفسير التاريخي: سيناريوهات ديداكتيكية مقترحة للمرحلة الثانوية. دورية كان التاريخية: المستقبل الرقمي للدراسات التاريخية, 16(59).
محمد بن صبيحة. (2002). منهجية البحث التاريخي. عمّان: دار صفاء.
مصادر المنهج التاريخي (2023). مدونة أكاديمية الوفاق للبحث العلمي (تحليل وتطبيق للمفهوم النقدي للمنهج التاريخي). كاديمية الوفاق للبحث العلمي و التطوير
مصطفى، شاكر. (1993). التاريخ العربي والمؤرخون (ج 1). بيروت: دار العلم للملايين.